

د. يوسف قمار

أستاذ محاضر

قسم علوم الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر

يبدو الرأي العام للوهلة الأولى أنه من الظواهر الاجتماعية البديهية، لكن تحليله من المهام الصعبة من الناحية العلمية، لأنه يجمع في طياته، مكونات متداخلة ومتماثلة كمفهوم الجماعة والآراء والشعور الجماعي، والإرادة الشعبية..، من جهة، ثم لأننا لا نستطيع عزل تلك الظاهرة وجعلها نظام فكري مجرد وحقيقة مهيمنة من حيث الواقع، لارتباطها الوثيق بمجالات معرفية كثيرة كعلم السياسية في أحد فروعها، وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع في الكثير من مظاهره، وعلم الإعلام في تطورات الحديثة.. هذا الصراع كما يقول عنه حامد الربيع "لا بد وأن يعكس وجوده في ذبذبة الثقافة المرتبطة بتلك الظاهرة وعدم استقرارها على تقاليد واضحة ومحددة" (1).

كل هذا يثير أكثر من مشكلة فقهية، خاصة تلك المتعلقة بوجوده، إذ سمعنا الكثير من المنظرين في الدول الغربية بل وحتى في بعض الدول العربية، أن الرأي العام موجود في الأنظمة التي تتوفر على بعض مقومات الديمقراطية بمفهومها الغربي، أي حرية التعبير والرأي، والمعتقد والتداول على السلطة.. ما عدا ذلك يبقى التعبير الشعبي عبارة عن آراء معزولة في الفضاء العمومي، ألا يجد لدى بيار بويو Pierre Bourdieu كتاب تحت عنوان الرأي العام غير

موجود L'opinion publique n'existe pas . فإلى أي مدى يمكن اعتبار هذا الطرح صحيح في الدول ذات الديمقراطية الناشئة مثل الجزائر ؟.

صعوبة الاقتراب من ظاهرة الرأي العام.

تحتوي المعرفة بصفة عامة على أبعاد ذاتية وأخرى موضوعية في إطار من الصراع المتلاحم عن طريق التأثير والتأثر، وأنها أي المعرفة ليست فقط تعبير عن حقيقة مجردة، لكنها في ذات الوقت انعكاساً لذاتية الباحث والسياق الاجتماعي والثقافي.. الذي يعيش فيه، فأني تحليل لموقف ما في إطار المعرفة الكلية، تمتزج فيه الموضوعية الخاصة بالموقف في صورته التجريدية، وكذلك اهتمامات الباحث الذاتية. الرأي العام يعكس كل هذه الحقيقة.

لقد اتفق خبراء الرأي العام على صعوبة دراسة هذه الظاهرة و الإلمام بها لأسباب نلخص بعضها فيما يلي :

- أن الالتفات العلمي لهذه الظاهرة حديث النشأة قد لا يتعدى نصف قرن من الزمن.

- عدم استقلالية هذه المعرفة في شكل نظام فكري فهو متعدد الأشكال لكل مهما تعبير معرفي، كعلم السياسية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وهذا ما ينعكس تذبذب الظاهرة وانتشار مقوماتها الفكرية على أكثر من معرفي، ما جعل من الصعب استقرارها لدراساتها.

- معرفتنا بمسببات ظهور الرأي العام، قليلة لا يستطيع الباحث حصر التطورات الباطنة التي تسبق بروزها فجأة، مما يطرح أكثر من إشكال لدراساتها، باعتبار أن دراسة الظواهر الاجتماعية من شائكة الرأي العام، يبدأ من محاولة عزل الظاهرة لتحديد خصائصها ومقوماتها.

ورغم مرارة هذه الحقيقة، فإنه من الواجب ونظراً لأهمية دور الرأي العام في المجتمعات الحديثة، دراسته في إطارات ومحددات تجعل من الباحث المحاكم الوحيد في مصداقية نتائجه.

يمكن أن نؤكد على شيء دون التوغل في التفاصيل، هو أن الرأي العام قوة اجتماعية ناتجة عن تماثل المواقف حول قضية معينة من طرف جماعة من الأفراد، وقد يأخذ الرأي العام، عدة تعاريف وتنوع وتختلف بتنوع واختلاف الزوايا الاجتماعية والسياسية التي يُنظر له منها، فالمختص في علم الاجتماع، يجعل من موضوع الرأي العام، الجماعة وأهمية الفرد في إبداء الرأي فيها، حجبها؟ تكوينها الطبقي ومستواها العلمي؟ ...، وعلى الحافة الأخرى، يهتم المختص في السياسة، بمشكلة الرأي العام في الحياة السياسية بصفة عامة، وعلاقته بالسلطة السياسية بصفة خاصة، أما المختص في علم الاجتماع فهو يرى في الرأي العام أحد عناصر ومقومات ونتائج عملية التفاعل الاجتماعي، وهكذا وليك، حتى أصبحت هذه الظاهرة من بين أعقد الظواهر الاجتماعية عند محاولة تحليلها علمياً، إضافة إلى هذا، يطرح الرأي العام صعوبة من نوع آخر عند محاولة تحديد طبيعة تفاعله مع السلطة السياسية، إشكالية الاعتراض، فالكثير من المختصين يشترطون في وجوده، وجود تفاعل " حر " بينه وبين السلطة السياسية وهنا يبدو أن الاختلاف يزداد حدة بين الأنظمة السياسية وطبيعة إيديولوجيتها، ففي الأنظمة الديمقراطية الغربية يُنظر إلى الرأي العام على أنه نتاج حرية الفرد المواطن في التعبير عن آراءه داخل الجماعة قصد تدعيم مشاركتهم في القضايا السياسية، وجعل هذه المشاركة فعّالة. أما الأنظمة الشمولية، باختلاف طبيعتها، فهي تؤمن به داخل إطار الحزب الحاكم أو من يؤدي وظيفته " وفي حقيقة الأمر، فإن رأي قادة الحزب هو الرأي الملزم لكافة كوادر الحزب وأيضاً لكافة طبقات الشعب وهذه التسمية هي المميزة لكافة

النظم السلطوية عند معالجتها للرأي العام⁽²⁾، وقد سمح هذا الاعتقاد لبعض الآراء إلى عدم الاعتراف بوجود الرأي العام في الدول التي تقوم على مركزية السلطة وتعيمها على الأغلبية الساحقة من الدول العالم الثالث.

ومهما تنوعت واختلفت الزوايا التي يُحدد منها مفهوم الرأي العام، فإنه من المفيد الاعتماد عليها كلها لفهم ظاهرة الرأي العام، ومن المفيد أيضاً تتبع خطوات تكوين الرأي العام والفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى التي قد تتداخل معه في تفسير الموقف.

يرى جورج بيردو George Burdeau، أن الرأي العام يمثل حركة الفكر والمشاعر والتفاعل⁽³⁾ وعلى هذا فهو يختلف عن مفهوم الإرادة من حيث المصدر أو منبع كل منهما، فالرأي العام يستمد وجوده من مصادر مختلفة ومتنوعة وغير متجانسة، فالأشخاص الذين يشكلون الرأي العام، يختلفون في التماثل الاجتماعي والسياسي والمعيشية.. لكنهم يجتمعون في تبني آراء حول القضايا المشتركة، أما الإرادة فهي غالباً ما تكون معلومة المصدر والتوجه، فهي تظهر عادة من خلال شرائح اجتماعية معينة تجمعها مصالح مشتركة.

ونحن في هذا الإطار، سوف نحاول تحديد المستويات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند دراسة أي تعبير عن الرأي العام، ثم نواصل بطرح إشكالية وجوده في المجتمع الجزائري ومظاهر هذا الوجود، لأن هذه الإشكالية أصبحت تعدي أكثر من مناقشة علمية تضرب في أعماق التوجه المنهجي المطلوب.

مستويات دراسة الرأي العام.

اعتباراً أن الرأي العام ظاهرة نفسية واجتماعية وسياسية، فإن الاعتماد على اتجاه واحد لمحاولة تحديده يؤدي إلى عدم الإلمام بما يعنيه، أو طرحه كمفهوم متداخل ببعض المفاهيم الأخرى كالمفهوم على وجه التحديد، وعليه

نعتقد أن الدارس للرأي العام، ينبغي أن يجعل سلم المستويات التالية لتحديد ما يعنيه، ثم محاولة تشخيصه على المجتمعات التي يُراد دراستها، وهذه المستويات هي:

أ - **المستوى النفسي** : ولأن الرأي مرتبط بشخص، وأن مجموع آراء الأشخاص هي التي تشكل في نهاية المطاف الرأي العام، ولأن حامد الربيع يرى في الرأي العام " رد فعل لموقف متأزم لأي حالة من حالات عدم الارتياح الفردي الذي يتفاعل ويتقابل في صورة قلق جماعي " ⁽⁵⁾، فإنه ينبغي دراسته من الناحية النفسية أولاً، لمحاولة تحديد العوامل التي قد يعتمد عليها عادة لبناء تصوراتنا للظواهر المختلفة التي تشكل محيطه، والكيفية التي تؤثر بها تلك العوامل على مواقفه واتجاهاته التي ستصبح فيما بعد أهم الأسس التي تجعل الفرد جزء من الرأي العام، كما ينبغي من ناحية أخرى تحديد ما قد يتأثر به الفرد من عوامل خارجية أي حالة التوتر التي تصادف الفرد أو الجماعة في حركتها اليومية.

دراسة الجانب النفسي في تكوين الرأي العام، ليس بالعملية السهلة فهي تتطلب التعامل مع عدة ظواهر إدراكية أولاً ثم سلوكية ثانياً رغم التداخل الواضح بينهما لأن أكثر الوقائع أو الشروط التي تؤثر مباشرة في السلوك، يحدث إدراك لها بطريقة أو بأخرى من جانب الفرد في مرحلة سابقة على السلوك المحدد، وأن السلوك ما هو إلا رد فعل لهذا الإدراك ⁽⁶⁾، بمعنى آخر أن السلوك هو نتاج عملية إدراكية تغذيها دوافعنا الفطرية أو المكتسبة وتركيبنا العاطفي وخبراتنا التي اكتسبناها على مسيرة طريق الحياة ⁽⁷⁾ وعليه فإن دراسة الكيفية التي يتم فيها تكوين هذا الإدراك، قد تعطينا فكرة واضحة عن المنابع النفسية التي تكوّن الرأي العام.

ب - **المستوى الاجتماعي** : يرى ألبيق Albigh أن الرأي العام " هو ببساطة آراء الأفراد النابعة من التفاعل حول بعض القضايا، في جماعة اجتماعية معينة " ⁽⁸⁾، المستوى الثاني من مستويات دراسة الرأي العام هو طابعه الاجتماعي، يمتاز الرأي العام بالتنوع والانتماء، تنوع في طبيعة الأفراد المكونين له، وانتماءه إلى فئات اجتماعية كثيرة ومتنوعة هي أيضاً، هذا ما يجعله أحد المكونات البارز في النظام الاجتماعي بصفة عامة " .. ويتأثر الرأي العام في العديد من الدور الذي يقوم به في هذا النظام بمتغيرات عديدة تنصدها حاجات واهتمامات أفرادها، والفئات الاجتماعية المتنوعة التي ينتمي إليها، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد، والتي تشير بدورها إلى حركة السلوك " ⁽⁹⁾، نفهم من هذه التعاريف، أن تكوين ووظيفة الرأي العام في أي مجتمع تأخذ أبعاد اجتماعية فيهما، لذلك فمن المهم تتبع تلك المهام في فهم ظاهرة الرأي العام، خاصة مع تصاعد مكانة بعض الفئات الاجتماعية في تحريك أي مجتمع والمقصود هنا على سبيل المثال ما يحصل في فرنسا، وبعض البلدان الأوروبية، حيث الطابع الاجتماعي للقضايا المطروحة المحرك الأساسي للأحداث.

ج - **المستوى السياسي** : الحديث عن الرأي العام هو الحديث عن أهم مكونات الاتصال السياسي في أي نظام، فإذا كان هذا الأخير عبارة عن مجموعة التقنيات والأساليب التي تُحدد طبيعة التفاعل بين السلطة والرأي العام، فإن هذا الأخير، هو الحلقة التي لا يمكن الاستغناء عنها في تحديد وظيفة الفضاء العمومي، الميدان الذي لم يحظ بعناية علمية كافية، إذ أننا من النادر الوصول إلى دراسات تناولت السمات السياسية لهذا الرأي العام، أو كشف طبيعته، وطبيعة علاقته بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

تُعد القضايا السياسية، الميدان المفضل للرأي العام، لأنه ليس مجرد حقيقة جزئية، صورته التقليدية هي أنه رد فعل لموقف متأزم لأي حالة من حالات عدم الارتياح الفردي الذي يتقابل ويتفاعل في صورة قلق جماعي، ومن ثم فإن الرأي العام يصير بمثابة نوع من رد الفعل أو الجزاء غير المنظم للتعبير عن إخفاق معين لسلوك الطبقة الحاكمة من مواجهة مشاكل المجتمع المرتبطة بكيانه وتحركاته الكلية : هذا هو البعد السياسي لظاهرة الرأي العام⁽¹⁰⁾. لأنه ميدان لا تُطرح فيه قضايا شخصية بل بالعكس، هو ميدان قضايا ذات طابع جماعي، والتعبير عنها يكون ذو طابع جماعي أيضاً (كالمشاركة، والتصويت، الاحتجاج..).

في وجود الرأي العام الجزائري.

يُعد الحديث عن الرأي العام الجزائري، من المواضيع الصعبة التناول من عدة جوانب، من الجانب العلمي أولاً حيث تكاد الدراسات الخاص به معدومة ولا تعدو أن تشكل الكم المعرفي الذي يمكن الاعتماد عليه لبناء نظرية الرأي العام في الجزائر، من الناحية السياسية ثانياً، إذ لم يتضح بعد هذا الرأي العام في الساحة السياسية بما فيه الكفاية كقوة تأثر في مجريات الأحداث السياسية، ورغم ذلك فإن القول بعدم وجود رأي عام، حديث مبالغ فيه، إذ من الناحية النظرية لا يمكن أن لا يكون رأي عام في أي مجتمع، "فالرأي العام من الصعب وصفه، ومن غير الميسور قياسه، ومن المستحيل رؤيته، ورغم كل هذه الصعوبات فإن قوة الرأي العام لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع.." ⁽¹¹⁾، بمعنى آخر أن الرأي العام موجود خارج التعبير عنه، أي أنه موجود دون أن يكون هناك تعبير واضح له لقضايا معينة، أو ما يسميه المختصون "الرأي العام الباطني" أي أن مظاهره وطرق التعبير عنه غير ظاهرة، فهو موجود في عمق المناقشات اليومية للمواطنين

وتفاعلهم مع مختلف الأحداث، وقد شهدت الجزائر في تاريخها الحديث عدة تعبيرات للرأي العام، تؤكد على وجوده، مثل مظاهرات أكتوبر 1988، حيث عبر الرأي العام عن رفضه للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك، كما عبر عن موقفه من بعض القضايا السياسية التي شهدتها مرحلة التسعينات، ومحطات أخرى كثيرة ظهر فيها الرأي العام كقوة دافعة.

إلا أن هذا التعبير، وإن أثبت قدرة الرأي العام في التغيير وطرح المواقف، فإنه لم يصل بعد إلى تشكيل القوة المساندة أو المعارضة لمختلف القوى الأخرى في المجتمع، والتحليل هنا يبدأ من قياس مساهمة الفرد الجزائري في الرأي المشترك، أي شدة هذه المشاركة واتساع دائرة من يمثلون هذا الرأي، فأما مسألة المشاركة، فإن البداية تكون طبعاً من الحكم الشخصي والتفكير فيه، وفي هذا المقام فإن الفرد الجزائري قد أثبت في عدة محطات أنه قادر على إبداء حكم مجرد حول القضايا التي تواجهه، والأمثلة على ذلك كثيرة بداية من الأحكام التي يديها حول الحصص التلفزيونية أو مقال صحفي، إلى طبيعة الحكم وتكوين السلطة فيه، وعن طريق عمليات سير الآراء يمكن الوصول إلى معرفة كل شخص مُستجوب فيما يفكر وبما يؤمن شخصياً.

وهنا يجب التفرقة بين الرأي العام والإيمان بإيديولوجية معينة، لقد عاش الشعب الجزائري ولمدة طويلة تحت غطاء الإيديولوجية الاشتراكية حيث التفكير والرأي يتكونان في إطار من الأسس التي تجعله مشروط يعكس الوسط المعاش، التربية، القيم، والإيمان الذي يحمله الإنسان بصفة عامة، والمشاركة في الرأي العام، يعني جعل حواجز هذه الحتمية المشروطة للإيديولوجية، وعلى هذا الأساس فإن الذكاء والإحساس المشترك، هي التي تتقدم الإخلاص الاجتماعي والاقتصادي والمهني، وهذا على ما يبدو الذي جعل الفرد الجزائري "يستقل" برأيه ويكون

لنفسه إحساس وذكاء في التعامل مع القضايا التي يتعرض لها خلال حياته اليومية، ابتداء من القضايا السياسية إلى القضايا المتعلقة مباشرة بحياته اليومية.

أما الخاصية الثانية، أي كثافة مشاركة الفرد في الآراء الجماعية، فهي تؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور الرأي العام، بمعنى آخر، أن ظهور هذا الأخير مرتبط بدرجة مشاركة الفرد الجزائري في المناقشات العامة حول القضايا التي تهمه. وبناء على ما تعرض له الشعب الجزائري منذ العشريتين الأخيرتين، لاحظنا مدى قوة المناقشات حول القضايا التي مسته مباشرة، مثل قضية الإرهاب وما خلفته من أضرار وانعكاسات، قضية الاقتصاد الوطني وأسباب مرضه، قضايا الرشوة والمحسوبية... لكن هل كثافة مناقشة القضايا، كافية للحديث عن رأي عام جزائري؟. طبعاً هي غير كافية، إذ لا بد من أن تظهر تلك الكثافة في شكل عام مهيم ومتكوّن من عناصر متناثرة تنتج في تفاعلها ما يمكن أن تشكل قوة معبرة عن إرادة جماعية تهيمن هي الأخرى على آراء المجالات الأخرى، بمعنى أنه يمكن أن تكون في الجزائر وفي وقت محدد، أغلبية آراء لكن هناك رأي عام واحد، وهنا تكمن خاصيته التي تركز لا على معادلة النصف + واحد من الأشخاص، بل في كون أن ما يقابلها عبارة عن آراء في مجالات خاصة، تجعل الرأي العام جامع لأحكام الأشخاص كأعضاء في المجتمع الجزائري بصفة عامة.

واعتباراً من هذا التحليل، يجمع المجتمع الجزائري في طياته مجالات كثيرة ومتداخلة مثله مثل المجتمعات التي تنتمي إلى ما يسمى بدول العالم الثالث، بمعنى الخصائص الاجتماعية مثل الأمية والتخلف والتجمعات السكانية الكبيرة، وطفين ثقافة المدن على ثقافة الريف، وتخلف هذا الأخير .. ، ورغم ذلك فإنه

يشهد تفاعلاً بين أفرادها يجعل تلك التجمعات السكانية، قوة تشكل من آراء قطاعية Sectorielle تغذيها المناقشات اليومية والآراء الشخصية، أما مسألة شساعة تلك المناقشات فإننا نعتقد أنها لم تصل إلى حد الذي يمكن من خلالها تشكيل رأي عام مهيم، بمعنى أن الرأي العام موجود من خلال تلك الآراء القطاعية لكنه ضعيف ما لم تصل تلك الآراء إلى التجمع الإرادي الذي يمكن من خلاله أن يلعب الدور الريادي كقوة سياسية واجتماعية وثقافية .. في علاقته بالحاكم أو السلطة السياسية بصفة عامة .

أي أن الرأي العام الجزائري كمثله في المجتمعات الأخرى يمتاز ب:

هو نتاج التفاعلات الاجتماعية القائمة بين الأفراد فيما بينهم أو بين الجماعات الاجتماعية والسياسية الأخرى، وهذا التفاعل غير معبر عنه في الكثير من الأحيان، إما للظروف السياسية التي عاش فيها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، والتي ولدت نوع من التخوف في التعبير عن الآراء، حيث كان لا يُسمح بالتعبير عنها - السياسية على وجه الخصوص - خارج إطار هياكل الدولة المخصصة لذلك مثل المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، مما ترك في المرحلة اللاحقة من التعددية الحزبية هذا لإحساس راسخ، في نفوس الأشخاص المكونين للرأي العام، أو لظروف أنتجت التعددية السياسية، غير قادر على فهم القضايا من منطلق انتماء الاجتماعي.

هو مجموعة من الآراء التي يبيدها الناس إزاء قضية معينة، بمعنى أن الآراء موجودة في الطابع الاجتماعي للأفراد بغض النظر عن طبيعتهم الاجتماعية والعرقية والطبقية، فالآراء جزء من الحياة الاجتماعية بصفة عامة، يبقى التساؤل حول الحد الذي يمكن أن يترجم تلك الآراء إلى رأي عام ؟ هنا تكمل هذه

الخاصية، الخاصة السابقة الذكر من حيث بروز الرأي العام في مظاهره المعروفة (مظاهرات - نسبة المشاركة السياسية ..) هذا ما لم يقدر للرأي العام الوصول إليه، أي أن المواطن الجزائري يُبدي آراءه في دوائر يتشكل على إثرها الرأي العام، لكنها لا ترقى في الكثير من الأحيان في شكل تعابير جامعة.

هو ذلك الاختلاف في وجهات النظر إزاء القضايا المعروضة للنقاش على الناس، واختلافهم هذا هو الذي يشكل في نهاية المطاف رأيهم العام، بمعنى الإجماع على الرأي بالتأييد أو الرفض، قضية لا يمكن تصورها بل ليست شرط لقيام الرأي العام، ولكن الاختلاف ظاهر في وسط المجتمع الجزائري خاصة في المجالات السياسية، بحكم الانتماء أو التأييد أو الرفض لبعض الأفكار والتوجهات، فالقضية الأمازيغية على سبيل المثال طرحت آراء مؤيدة وأخرى معارضة، وفي نهاية المطاف نقول أن الرأي العام الجزائري له رأي فيها، وقد عبر عنه مؤيدي القضية في مرات عن طريق الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات..

خلاصة لقول أن الرأي العام ورغم الصعوبة التي يشهدها تحليله على غرار الظواهر العلمية الأخرى، لا يمنع من دراسته وتحليل مظاهره حسب السياقات والخلفيات التي تسبق ظهوره، وقد أثبتت الاتجاهات الإمبيريقية فعاليتها في عدة مجتمعات، إذا تفترض هذه التوجهات أساليب منطقية وتحليلية تقوم على المنهج الإحصائي والكميات الرياضية، فضلا عن استخدام المقاييس النفسية، الشيء الذي يمكن القيام به اعتماداً على بعض برامج الإعلام الآلي التي ظهرت حديثاً والتي أثبتت جدارتها في التناول الإحصائي في سير الآراء على شاكلة SPSS، لكن يبقى الباحث وتوجهاته وأفكاره، المحدد الوحيد لدراسة هذه الظاهرة " الغريبة ".

الهوامش:

- (1) حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دمشق : دار الجليل، 1981، ص 222.
- (2) سعيد سراج، الرأي العام مقوماته و أثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 4.
- (3) George Burdeau, **L'opinion publique**, encyclopédie universalis, P 1452
- (5) حامد الربيع، مرجع سبق ذكره، ص 197.
- (6) Dreyer, rosenbaum, **Political opinion and electoral behavior, essays and studies**, P 2-4.
- (7) احمد بدر، الرأي العام ، القاهرة : دار قباء للطباعة والتوزيع والنشر، 1997، ص 127.
- (8) Albig in : Gérard Alain, **L'opinion publique et la presse**, université de paris, institut d'études politique, 1965, P44.
- (9) محمد عبد الحميد (المنظور الاجتماعي في دراسة جمهور وسائل الإعلام) مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 01، 1988، ص 66.
- (10) حامد الربيع، مرجع سبق ذكره، ص 197.
- (11) محمد عبد الله، نقلاً عن : عبد الله بوجلال (الرأي العام : مفهومه، تكوينه، خصائصه، ومظاهره، وأهمية قياسه) مرجع سبق ذكره، ص 08.